مؤشر

أخبار مصر

رسم بياني يوضح أهم المواضيع مناقشة في تقريرنا عن يومـ . الاثنين 11 سبتمبر 2023

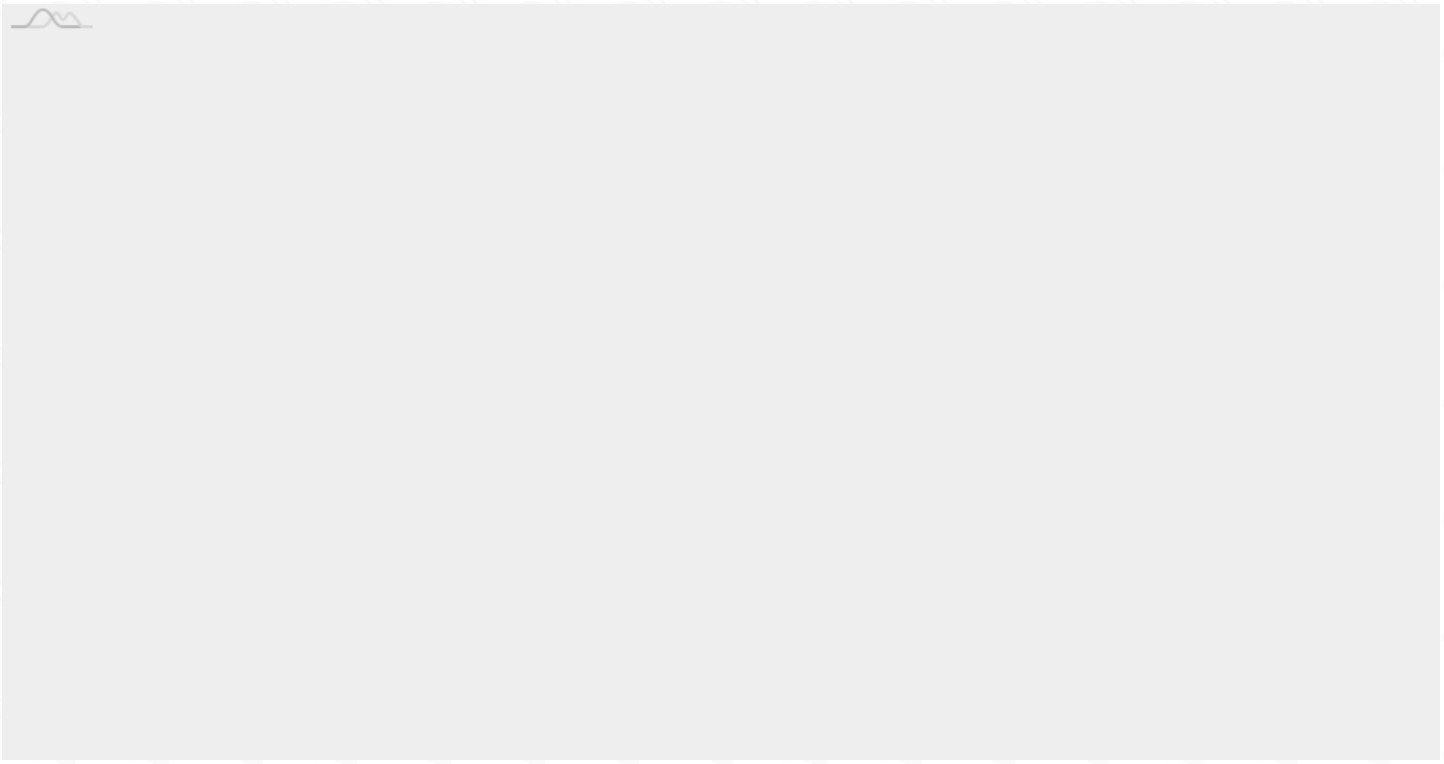

مصر: قرار بحظر النقاب بين الطالبات في المدارس

(تعليم وجامعات . جريدة الشرق الأوسط)

وسط استعدادات لبدء العام الدراسي الجديد بمصر في 30 سبتمبر (أيلول) الحالي، أصدرت وزارة التربية والتعليم المصرية قراراً «يحظر ارتداء النقاب بين الطالبات في جميع المراحل الدراسية». كما حددت الوزارة مواصفات الزي «المدرسي الموحد» بهدف التقليل من بروز الفروق الطبقية بين التلاميذ.

وتضمن قرار وزارة التربية والتعليم وفقاً لما أوردته بوابة «الأهرام» الرسمية في مصر (الاثنين) تحديد مواصفات «الزي المدرسي الموحد» لجميع الطلاب بالمدارس الرسمية والخاصة لجميع الصفوف الدراسية، على أن «يكون غطاء الشعر (الحجاب) للفتيات اختيارياً». ووفق القرار فإنه «يشترط في (غطاء الرأس) الذي تختارها الطالبة برغبتها ألا يحجب وجهها مع الالتزام باللون الذي تحددها مديرية التعليم المختصة».

وشددت وزارة التعليم على أن «يكون ولي الأمر على علم باختيار ابنته، وأن اختيارها لذلك قد حدث بناءً على رغبتها من دون (ضغط) أو (إجبار) من أي شخص أو (جهة) غير ولي الأمر، ويجري التحقق من علم ولي الأمر بذلك».

ويهدف الزي «المدرسي الموحد» وفقاً لوزارة التعليم إلى «إظهار ترتيب وتناغم الطلاب، وانضباطهم داخل المدارس، وترسيخ قواعد الانضباط والتنظيم، واحترام القوانين واللوائح داخل المؤسسة التعليمية، وغرس ودعم روح الانتماء للمدرسة، وتحقيق التوافق النفسي والاجتماعي، من خلال إزالة الفوارق المادية والاجتماعية بين الطلاب وإرساء مبدأ العدالة والمساواة»، وكذلك «الحد من التنمر والسخرية بين الطلاب، بارتداء الملابس الرسمية الموحدة، والتقليل من المنافسة بين الطلاب القائمة على التباهي والتفاخر، وتخفيف الأعباء المادية على أولياء الأمور».

رئيس قسم التقييم التربوي بالمركز القومي للامتحانات بوزارة التربية والتعليم بمصر، الدكتورة مايسة فاضل أبو مسلم، ترى أن «ارتداء الطلاب زياً موحداً بالمدرسة يحقق الكثير من الأهداف الإيجابية، ويؤثر نفسياً في تحسين سلوك الطلبة، فهو يقلل الإحساس بالفروق الطبقية، ويحد من التنمر بسبب الملابس، كما أنه يعزز فكرة انتماء الطلاب لمدرستهم».

وقالت أبو مسلم لـ«الشرق الأوسط» إن «حظر ارتداء الطالبات النقاب في المدارس (أمر ضروري) للتأكد من شخصية وهوية الطالبة، ومنع انتحال الصفة خصوصاً وقت الامتحانات»، مشيرة إلى «الأسر المصرية لن تواجه مشكلات اجتماعية تتعلق بحظر النقاب، ولا توجد مشكلة في ذهاب الفتاة إلى المدرسة من دون نقاب».

وشغلت قضية ارتداء الفتيات النقاب في المدارس، المصريين خلال السنوات الماضية. وقررت محكمة «القضاء الإداري» بمصر في فبراير (شباط) من العام الماضي «عدم قبول دعوى أقامها محامٍ مصري طالب فيها بـ(منع ارتداء النقاب في المدارس كافة)».

في السياق نفسه، ذكرت مؤسس ائتلاف أولياء أمور مصر، استشاري الصحة النفسية والإرشاد الأسري، داليا الحزاوي، أن «حظر النقاب بالمدارس للطالبات قرار جريء في محله، ومن ضمن متطلبات العملية التعليمية»، مضيفة لـ«الشرق الأوسط» أن «النقاب يعمل على إخفاء الهوية، ويمكن أن يجري استغلاله من بعض الطالبات في الغش خلال الامتحانات». وشددت الحزاوي على أنه «من مزايا القرار أنه يؤكد «حق الطالبات في اختيار ارتداء الحجاب من دون إجبارهن من قبل إدارة المدرسة كما كان يحدث سابقاً، ويكون هذا الاختيار في يد ولي الأمر فقط».

ووفق الحزاوي فإن «بعض أولياء الأمور يحتاجون إلى حضور ندوات لتعريفهم بالهدف من هذا القرار، وتوضيح أن النقاب يخفي هوية الطالبة».

قوى معارضة مصرية تُجدد مطالبها بـ«ضمانات» للمشاركة في الانتخابات الرئاسية

(سياسية . جريدة الشرق الأوسط)

وسط حملات حزبية مكثفة لدعم ترشح الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي لولاية جديدة، جددت قوى معارضة في مصر مطالبها بما وصفته بـ«ضمانات» للمشاركة في الانتخابات الرئاسية المقبلة.

وقالت «الحركة المدنية الديمقراطية» في إفادة رسمية (الاثنين) إنها «تتمسك بضرورة وجود (انتخابات تنافسية) بين عدد من المرشحين». وجددت مطالبها بـ«ضمانات»، تتمثل في «التزام أجهزة الدولة المصرية بالحياد بين المرشحين كافة»، و«تسهيل قيامهم بحملاتهم الانتخابية وتواصلهم مع المواطنين»، وكذلك «منحهم فرصاً متكافئة في وسائل الإعلام لتغطية أنشطتهم».

نائب رئيس مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، الدكتور عمرو هاشم ربيع، قال لـ«الشرق الأوسط» إن «توافر (الضمانات) في أي انتخابات يدعم شرعيتها، ويعزز من فرص الترشح فيها، ويزيد من إقبال الناخبين على التصويت».

في السياق تسعى «الحركة المدنية الديمقراطية»، (وهي تجمع معارض يضم 12 حزباً، وشخصيات عامة)، إلى التوافق حول مرشح رئاسي، في الوقت الذي أعلن فيه عدد من الأحزاب المنتمية للحركة تقديم مرشحين محتملين لها، أبرزهم البرلماني السابق أحمد الطنطاوي، الذي ينتمي إلى حزب «الكرامة»، ورئيس الحزب «المصري الديمقراطي الاجتماعي»، فريد زهران، بينما ما زالت بعض أحزاب الحركة تدرس الدفع بمرشحين لها، منهم رئيس حزب «المحافظين»، أكمل قرطام، ورئيسة حزب «الدستور»، جميلة إسماعيل.

وهنا يرى هاشم أنه «ليس لدى قوى المعارضة في مصر القدرة على التوافق على مرشح واحد بسبب اختلاف آيديولوجيات الأحزاب».

ووفق إفادة «الحركة المدنية الديمقراطية» (الاثنين) فإنها «مستعدة للقاء المرشحين المحتملين الذين تتوافق برامجهم مع أهداف الحركة»، وإنه «في حال حسم الشخصيات التي أعلنت رغبتها في الترشح من الأحزاب أعضاء الحركة، فإنها سوف تسعى إلى التوافق وفق معايير موضوعية وآليات نزيهة».

إضافة إلى ذلك، تواصل أحزاب سياسية مصرية حملات لدعم ترشح السيسي في الانتخابات، منها حزب «مستقبل وطن»، (صاحب الأغلبية في مجلس النواب المصري «البرلمان»)، و«المؤتمر»، و«حماة الوطن»، و«مصر الحديثة»، و«المصريين الأحرار».

وتنص المادة 241 (مكرر) من الدستور المصري، على أن «تنتهي مدة رئيس الجمهورية الحالي بانقضاء 6 سنوات من

تاريخ إعلان انتخابه رئيساً للجمهورية في أبريل (نيسان) 2018، وتجوز إعادة انتخابه لمرة تالية». كما تنص المادة 140 من الدستور نفسه على «بدء إجراءات انتخاب رئيس الجمهورية قبل انتهاء مدة الرئاسة بمائة وعشرين يوماً على الأقل، وأن تُعلن النتيجة قبل نهاية هذه المدة بثلاثين يوماً على الأقل».

بروتوكول تعاون بين التضامن الاجتماعي والهيئة الوطنية للانتخابات

(سياسية . رئاسة مجلس الوزراء المصري)

بيان صادر عن وزارة التضامن الاجتماعي:
بروتوكول تعاون بين التضامن الاجتماعي والهيئة الوطنية للانتخابات والمجلس القومي للأشخاص ذوي الإعاقة لتيسير وإتاحة مشاركة ذوي الإعاقة في العملية الانتخابية وتبادل البيانات الخاصة بهم
وزيرة التضامن الاجتماعي:
- حق ذوي الإعاقة في المشاركة السياسية، وفي الترشح والتصويت، على قدم المساواة مع كافة فئات الشعب، وسنساهم في توفير الإتاحة لكافة أنواع الإعاقات.
- الرائدات الاجتماعيات هن سفراء الوعي الإيجابي لوزارة التضامن الاجتماعي، وسيشاركن في التثقيف بالعمليات الانتخابية وتوعية المواطنين بأهمية ممارسة حقوقهم المدنية والسياسية.
- نحترم ونقدر الدور الفعال والكفء الذي قام به أعضاء الجهات والهيئات القضائية في إشرافها على العملية الانتخابية على مدار السنوات العشر الماضية.
- الوزارة تسعد بالشراكة مع الهيئة الوطنية للانتخابات والمجلس القومي لذوي الإعاقة، وتوفير قواعد بيانات ذوي الإعاقة والمسنين، وغيرهم من الفئات التي نخدمها ونؤكد حقهم في المشاركة في الحياة السياسية.
وقعت السيدة نيفين القباج وزيرة التضامن الاجتماعي والمستشار وليد حمزة رئيس الهيئة الوطنية للانتخابات والدكتورة إيمان كريم المشرف العام على المجلس القومي للأشخاص ذوي الإعاقة، بروتوكول تعاون لتيسير مشاركة ذوي الإعاقة في العملية الانتخابية وتبادل البيانات الخاصة بهم.
وينظم البرتوكول الموقع بين الأطراف الثلاثة تعزيز التعاون بين وزارة التضامن الاجتماعي والمجلس القومى للأشخاص ذوي الإعاقة والهيئة الوطنية للانتخابات فى إدارة وتنفيذ خدمة الربط الشبكى المطلوبة لتبادل بيانات الأشخاص ذوي الإعاقة بين الأطراف الثلاثة، مصنفة بالقطاع الجغرافي وبالفئة العمرية وبالنوع الاجتماعي.
وأكدت وزيرة التضامن الاجتماعي أن توقيع البروتوكول يأتي في إطار مسئولية الجهات الثلاث الموقعة لتيسير مشاركة الأشخاص ذوي الاعاقة وهو ما يتفق مع الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان والدستور المصري الذي يكفل حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
وأفادت وزيرة التضامن الاجتماعي أن الوزارة تسهم بمنح الهيئة الوطنية للانتخابات قاعدة بيانات الأشخاص ذوي الإعاقة وإعداد الرائدات الاجتماعيات لتثقيف المواطنين والتوعية بأهمية ممارسة حقوقهم، مشيرة إلى استعداد الوزارة لتقديم كافة أنواع الدعم المتاحة لدى الوزارة لنجاح العملية الانتخابية.
وأشارت القباج إلى أن وزارة التضامن الاجتماعي تعمل على توفير الكوادر الشبابية المؤهلة والمدربة من الجنسين لدعم ومساندة الأشخاص ذوى الإعاقة فى الاستحقاقات الانتخابية والاستفتاءات وذلك بتوجيه الهيئة الوطنية للانتخابات بما يتلاءم مع نوع الإعاقة وشدتها وتجهيز البنية الفنية التحتية والبرامج الالكترونية.
كما أكدت أن الوزارة تشرف بالشراكة مع المجلس القومي للأشخاص ذوى الإعاقة بصفته لسان ذوي الإعاقة خاصة أن وزارة التضامن الاجتماعي تملك قواعد بيانات محدثة عن الأشخاص ذوي الاعاقة من المستفيدين من برامجها المختلفة وبصفتها الموكل لها استخراج بطاقات الخدمات المتكاملة هذه القواعد تقدم تصنيفات جغرافية

وعمرية لذوي الإعاقة وتتيح تحديد الفئات التى يمكن أن تقوم بالتصويت فى العملية الانتخابية، حيث من الأهمية القصوى اتاحة الفرص أمامهم من حيث التيسيرات للإعاقات الحركية والسمعية والبصرية كما اشارت الى انه سيتم الاستعانة بالمجتمع المدنى وبالرائدات الاجتماعيات بدورهم الهام فى نشر الوعى للتوعية بهذا الحق.
ووجهت القباج الشكر والتقدير للقيادة السياسية التي شرعت فى تحقيق طفرة فى حقوق ذوي الاعاقة ونستشرف من جهود الدولة المصرية خارطة طريق وكل المؤسسات بالدولة على اهبة الاستعداد للحفاظ على هذه المكتسبات.
ومن جانبه، قال المستشار وليد حمزة، رئيس الهيئة الوطنية للانتخابات إن توقيع البروتوكول يهدف إلى حصول الهيئة على قاعدة البيانات الخاصة بذوي الإعاقة للاهتداء بها في توفير آليات تيسير مشاركة ذوي الإعاقة في الاستحقاق الانتخابي المقبل، مشيرا إلى تطلع الهيئة إلى التنسيق مع وزارة التضامن الاجتماعي في تدريب عدد من الرائدات الريفيات على تقديم معلومات تثقيفية وتوعوية للمواطنين ذوي الإعاقة، تتعلق بمشاركتهم في الانتخابات المقبلة.
وأكدت الدكتورة إيمان كريم إن المجلس يسعى منذ إنشاءه إلى تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من ممارسة حقوقهم المختلفة والمشاركة الفعالة في الانتخابات الرئاسية القادمة، والبالغ عددهم ١٠.٦٪، ويسعى المجلس إلى نقل مطالب ذوي الاعاقة الذين لديهم الدافع الداخلي لتعزيز مشاركتهم إلى الجهات المعنية لتيسير مشاركتهم بالآلية التي تتناسب مع نوع إعاقتهم.
وفي إطار استعداد المجلس للانتخابات القادمة، قالت المشرف على المجلس نعمل على توعية الأشخاص ذوي الإعاقة بحقوقهم، وتفعيل عمل غرفة العمليات لدي المجلس بالتعاون مع وزارة التضامن للرد على استفسارات ذوي الإعاقة والتعاون في تذليل المعوقات التي تواجههم، بالاضافة إلى زيادة الدورات التدريبية التي يقدمها المجلس للتوعية بآليات التعاون مع ذوي الإعاقة

رئيس الوزراء يتابع جهود الهيئة العامة للاستثمار لتشجيع وجذب الاستثمارات

(اقتصاد . رئاسة مجلس الوزراء المصري)

22 رخصة ذهبية.. وتأسيس أول 30 شركة إلكترونيًا
تسليم عقود ورش مدينة دمياط للأثاث.. وزيارات ترويجية في شرق آسيا.. ومنصة لدعم ريادة الأعمال والشركات الناشئة
التقى الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، مساء أمس، السيد/ حسام هيبة، الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة؛ في إطار متابعة جهود الهيئة لجذب وتشجيع الاستثمارات في مصر.
وخلال اللقاء، أشار الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للاستثمار إلى أن جهود تحسين مناخ الاستثمار، خلال الأشهر الماضية، أسهمت في جذب استثمارات جديدة تنوعت بين المشروعات الناشئة والمتوسطة والكبيرة في مختلف القطاعات الاقتصادية، موضحا في هذا الإطار أنه تم تسليم الرخصة الذهبية لأربع شركات، هي: شركة "بي إل إم أند أفريكا" لصناعة الضمادات الطبية، و"البحر الأحمر" لطاقة الرياح، و"جينافاكس إيجيبت" لتصنيع وتجارة الأمصال، و"ميديا اليكتريك مصر"، ليصل عدد الشركات الحاصلة على الرخصة الذهبية إلى 22 شركة، مع الاتجاة نحو التوسع في إصدار الموافقة الواحدة لتشمل جميع الأنشطة والشركات.
وحرص الدكتور مصطفى مدبولي، خلال اللقاء، على متابعة الموقف التنفيذي لمنظومة التأسيس الالكتروني للشركات بالهيئة، والتي انطلقت الشهر الماضي. وفي هذا الصدد، أوضح السيد/ حسام هيبة أنه منذ إطلاق الخدمة

استقبل موقع التأسيس 65 طلب تأسيس شركة إلكترونيًا، وتم بالفعل الانتهاء من تأسيس 30 شركة منها، والباقي في مراحل استيفاء الملاحظات على طلب التأسيس.

وفي السياق نفسه، أشار الرئيس التنفيذي للهيئة أن الهيئة تقوم حاليًا، بالتنسيق مع وزارة العدل، لإعداد دليل مبسط لإجراءات التأسيس، كما وضعت الهيئة خطة لتدريب العاملين في جميع مراكز خدمات المستثمرين على استخدام المنظومة الإلكترونية واعتماد التوقيع الإلكتروني، وتقوم الهيئة حاليًا بالتجهيز لإطلاق المرحلة الثانية من الخدمة، والتي ستشهد تحسين توقيت أداء الخدمة وتحسين عمليات تبادل البيانات لحظيا مع باقي الجهات المرتبطة بعملية التأسيس.

وفيما يخص دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، نوّه السيد / حسام هيبة إلى قيام الهيئة العامة للاستثمار بتسليم عقود ممارسة أنشطة تصنيع وتصدير الأثاث لعدد من المتقدمين لتشغيل ورش المنطقة الاستثمارية لشركة مدينة دمياط للأثاث، وقامت الهيئة بإعداد دراسة متكاملة عن آليات الترويج وجذب الاستثمارات للمنطقة الاستثمارية، تتضمن مقترحات التعامل مع التحديات التي تواجه مشروعات المنطقة، وآليات الترويج للمنطقة، واقتراح منظومة من الحوافز الضريبية وغير الضريبية لزيادة الاقبال على المنطقة، وإنشاء منطقة حرة عامة بالمدينة، وذلك في إطار تنفيذ التكليفات الرئاسية بصياغة خريطة طريق لتطوير صناعة الأثاث فى مصر، للاستفادة من الميزة التنافسية لصناعة الأثاث فى دمياط.

وفي السياق ذاته، أشار رئيس الهيئة العامة للاستثمار إلى قيام الهيئة ببحث إمكانية إطلاق مبادرة لإنشاء منصة إلكترونية لعرض المشروعات والتوريدات المطروحة بالجهاز الحكومي على منصة للشركات الناشئة والصغيرة، لإتاحة الفرص لها لدى التوريدات الحكومية، حيث تهدف المبادرة الى تقديم خدمة لمساعدة الشركات الناشئة والصغيرة التي يبلغ رأسمالها أقل من 3 ملايين جنيه.

بالإضافة إلى ذلك، أكد أنه تم التوافق على الاستفادة من منصة هيئة صناعة تكنولوجيا المعلومات (إيتيدا) لتنضم إلى المنصة التابعة لوحدة "دعم بيئة ريادة الأعمال والشركات الناشئة"، المنشأة بقرار رئيس مجلس الوزراء في يونيو الماضي، وستحتوي المنصة على جميع المعلومات عن بيئة ريادة الأعمال والشركات الناشئة في مصر والمتاحة لدى الجهات المعنية ذات الصلة.

وخلال اللقاء أيضا، تابع رئيس الوزراء نتائج جولة الترويج الآسيوية التي قامت بها الهيئة وشملت جمهورية الصين الشعبية (أكبر اقتصاد بالقارة) ودولة سنغافورة (أهم مركز مالي بالقارة)، حيث أوضح السيد/ حسام هيبة أن الهيئة قامت، بالتعاون مع السفارة المصرية ببكين، بتنظيم منتدى استثماري مصري صيني على هامش زيارة وفد الهيئة، بمشاركة أكثر من 70 شركة صينية في مجالات السيارات، والتصنيع الزراعي، والمنسوجات، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والكيماويات، والنقل، والاستثمار، والتمويل.

وقال رئيس الهيئة: تم خلال المنتدى التأكيد على إمكانية تأسيس الشركات باليوان الصيني، والتأسيس الإلكتروني للشركات، وشارك الرئيس التنفيذي للهيئة في منتدى "الاستثمار في الشرق الأوسط". كما طرح على المؤسسات الصينية مُقترح التطوير المشترك لأربع مناطق صناعية وثلاث مناطق حرة جديدة، على غرار ما قامت به شركة "تيدا" الصينية في المنطقة الاقتصادية لقناة السويس.

وأضاف أن من نتائج الزيارة إعلان بنك التنمية الصيني إيفاد بعثة إلى مصر لمتابعة الفرص الاستثمارية المتاحة للشركات الصينية، كما ستقوم الغرفة الصينية لتجارة المنسوجات بإيفاد العديد من الشركات الصينية العاملة في قطاع الغزل والنسيج والتي ترغب في الاستثمار في مصر.

وتطرق الرئيس التنفيذي للهيئة إلى مشاركة وفد الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة في منتدى "سنغافورة أفريقيا" بدعوة من وكالة الاستثمار السنغافورية، الذي حضره وشارك فيه أكثر من 600 ممثل عن الشركات السنغافورية ودول أفريقيا؛ حيث أبدى العديد من الجهات السنغافورية (وزارة التجارة – مؤسسة التعاون الدولي – مؤسسة سنغافورة لجذب الاستثمار) رغبتها في التعاون مع الهيئة في الترويج للفرص الاستثمارية بين ممثلي الشركات السنغافورية، كما أعلن العديد من الشركات السنغافورية عن رغبتها في زيارة مصر والتعرف على الفرص الاستثمارية الواعدة على أرض الواقع، وجار الإعداد للزيارة بالتعاون مع مؤسسة سنغافورة لجذب الاستثمار.

أردوغان: تحسن علاقاتنا مع مصر قد ينعكس إيجاباً على المشاكل الإقليمية

(سياسية . العربي الجديد)

أكد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان أن "عودة العلاقات بين تركيا ومصر إلى سابق عهدها ستنعكس إيجاباً على المشاكل الإقليمية، وخاصة الملف السوري".

وجاء كلام أردوغان في تصريح أدلى به للصحافيين، خلال عودته من الهند، بعد مشاركته في قمة زعماء مجموعة العشرين، حيث ذكر، بحسب "الأناضول"، أن "عودة علاقاتنا مع مصر إلى وضع أفضل من ذي قبل قد تمكننا من تحقيق نتائج إيجابية في العديد من المشاكل الإقليمية، وخاصة في الملف السوري".

وحول لقائه مع نظيره المصري عبد الفتاح السيسي، على هامش قمة مجموعة العشرين، قال أردوغان: "هم قاموا بدعوتنا إلى مصر أولاً، ونحن قلنا لهم ننتظركم في تركيا، والوزراء المعنيون ورؤساء الاستخبارات سيعملون على تنظيم موعد الزيارة".

وأشار الرئيس التركي إلى أن بلاده "ستعمل على مضاعفة حجم تجارتها مع مصر، وإحياء مجلس التعاون الاستراتيجي رفيع المستوى بين الطرفين".

وكانت تركيا ومصر قد رفعتا مستوى العلاقات الدبلوماسية بينهما إلى مستوى السفراء في يوليو/ تموز الماضي. وجاء في بيان مشترك لخارجيتي البلدين وقتها أن تعيين السفراء يهدف إلى تأسيس علاقات طبيعية بين البلدين من جديد، كما يعكس "عزمهما المشترك على العمل نحو تعزيز علاقاتهما الثنائية لمصلحة الشعبين المصري والتركي". وكانت العلاقات بين البلدين قد شهدت تطوراً متسارعاً في أعقاب الزلزال المدمر الذي ضرب جنوب تركيا وشمال سورية في 6 فبراير/شباط الماضي، حيث أجرى السيسي اتصالاً هاتفياً بأردوغان، وزار وزير الخارجية المصري، سامح شكري، أنقرة في 27 فبراير.

وفي 18 مارس/ آذار الماضي، أجرى وزير الخارجية التركي السابق، مولود جاووش أوغلو، زيارة إلى مصر تلبية لدعوة شكري، في زيارة هي الأولى من نوعها لوزير خارجية تركي منذ 11 سنة.

السيسي يتوجه بخالص العزاء للأشقاء بليبيا في ضحايا العاصفة التي ضربت البلاد

(تصريحات . رئاسة الجمهورية)

تقدم الرئيس عبدالفتاح السيسي بـ «خالص العزاء للأشقاء بليبيا في ضحايا العاصفة التي ضربت البلاد»

وأكد السيسي، في تصريحات عبر حسابه على «فيس بوك»، مساء الإثنين: «أؤكد تضامن مصر، حكومة وشعبًا، مع أشقائنا في مصابهم الأليم، وتمنياتي للمصابين بالشفاء العاجل، وأن تمر هذه الأزمة سريعًا بوحدتكم معًا».